محاضرات النظام التربوي الجزائرى
د. وليد شلابي

مدخل عام للنظام التربوي

مقدمة :

إن النظام التربوى هو أساس كل النظم لانه يعتمد على الاستثمار في الموارد البشرية ...

مفهوم النظام :

هو مجموعة من القواعد و الضوابط التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع ،وتدل كلمة نظام على السلطة و الانضباط في الممارسة السلوكية وعادة فإن النظام يجب ان يراعي مجموعة من الاعتبارات وهى :
- الأهداف العامة للنظام ومدى وضوحها
- بيئة النظام و العوائق التي يمكن مصادفتها
- موارد النظام المالية (مادية وبشرية)
- عناصر ونشاطات ومعايير الأداء الخاصة بهذا النظام
- إدارة النظام و أساليب العمل بها

أنواع النظام :

1- **النظام المفتوح :**
يتميز بالمرونة و هو يوثر في النظم الأخرى و يتأثر بها ومن اهم مميزاته ما يلى
- يعيد تنظيم نفسه بنفسه حسب الظروف .
- يميل للحفاظ على مكوناته وعلى الاستقرار.
- التفاعل مع البيئة .
- له تغذية راجعة .

2- **النظام المغلق :**
يتميز بالعزلة فلا يتأثر ولا يوثر .

مفهوم النظام التربوي :

هو مجموعة من القواعد والضوابط التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع في الميدان التربوى، ويعمل هذا النظام على نقل المعرفة من جيل لأخر بما في ذلك أنماط السلوك والقيم الاجتماعية .
تعريف اخر : هو جهاز مسؤول عن السياسة التعليمية والتربوية من حيث الإدارة و التنظيم ، وهو المكان الأنسب الذى تحدد فيه الدولة أهدافها و مبادئها.

مكانة النظام التربوي بين النظم الأخرى :

- تنمية شخصية الأطفال و اعدادهم للعمل و الحياة
- تنشئة الأجيال على حب الوطن
- تنمية التربية التي تراعى حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

أهداف النظام التربوي :

- تحقيق مبدأ التكيف الاجتماعي للفرد.
- صقل شخصية الفرد و الجماعة .
- إكساب الفرد المهارات الأساسية و الضرورية للحياة .
- تطوير نوعية التعليم و الارتقاء به نحو الجودة .

الباب الأول: الإصلاحات التربوية

محاضرة: 1

الإصلاح التربوي سنة 1976

ومكانة التربية التحضيرية

نصوص وتجارب دولية عديدة تناولت موضوع التربية التحضيرية، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبعه ميثاق حقوق الطفل، إلى التجربة الفرنسية، والتجربة المحلية الجزائرية التي انطلقت بقوة اثر إصدار أمرية هواري بومدين التي جاءت بالإصلاح والمدرسة الأساسية بتاريخ 16 أبريل 1976، تلك الوثيقة التي حملت الفكرة والمشروع، ودعمت في الإصلاح الأخير بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية (08-04) الصادر عن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ذلك الإصلاح الذي انطلق سنة 2003، وتبعه تقييم وإصلاح 2015/2014، بالإضافة إلى المقاربات والأعمال والنصوص المطروحة في الميدان في نطاق البرامج الوطنية للبحث وغيرها من مبادرات، مما يدل على بروز وعي نام بخصوص التربية باعتبارها السبيل الأوحد نحو التحضر والتطور والرقي لكسب الرهانات المستقبلية والاستثمار في العقل البشري. ورغم ذلك فالميدان يشكو نقص التكوين، ونقص خبرة المكونين والمربين، والتعثر في عملية تعميم التربية التحضيرية، ذلك نظرا لما تشهده الجزائر من خلل ناتج عن عملية الاسكان الواسعة النطاق وغير ذلك من أزمات، مما خلق صعوبات على مستوى الخريطة المدرسية والتسيير الحسن للتربية الوطنية؛ نتطرق في هذه المحاضرة لإصلاح 1976، باعتباره مكن من التخلص من النظام التعليمي الاستعماري الموروث، كما نتعرض إلى مكانة التعليم التحضيري وتطوره.

1- أمرية 16 أبريل 1976

بدأ تغيير النظام التربوي الجزائري بالتدرج مباشرة بعد الاستقلال، إلى أن تهيأت الظروف، وطرح مشروع الإصلاح في عهد الرئيس هواري بومدين (رحمه الله) بتاريخ 16 أبريل 1976. وجاء ذلك انطلاقا من الأمرية الصادر بالتاريخ السالف الذكر باعتبارها وثيقة قانونية يصدرها رئيس الجمهورية ولها قوة القانون، بحيث تؤطر النظام التربوي، فحددت خصائصه، معالمه الكبرى، ووضعت بذلك مبادئ سياسة التربية الوطنية المتمثلة في ديمقراطية التعليم، تعميم التعليم، الاجبارية، والمجانية، والتعريب؛ إذ ظهرت هذه المبادئ بعد ذلك في نصوص على انفراد، هي المراسيم التنفيذية التي يمضيها رئيس الحكومة، ليسترشد بها المسيرون لقطاع التربية الوطنية والعاملون والمربون في جهودهم. فتحدد الأمرية الإطار القانوني العام الذي ينبني

عليه العمل التربوي ككل، أي المقاصد والغايات، الأهداف الكبرى، وكذلك بنية النظام أي تحديد السلم التعليمي، بمراحله وسنواته، وما إلى ذلك من مؤسسات الدعم والتأطير التي تدعم المنظومة بالمستلزمات والمواد والتجهيزات، وكذا اعداد الإطارات والمسيرين والمدرسين الذين يعملون على تجسيد سياسة الدولة واختيارات الشعب ومثله وقيمه في الميدان. وشكلت هذه الأمرية التي جاءت بالإصلاح والمدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، حدا فاصلا بين نظامين: النظام التعليمي الفرنسي الاستعماري الموروث، ونظام وطني واعد وفتي، انطلق لتجسيد مطامح الشعب الجزائري في أجياله الصاعدة. ولقد تطرقت أمرية الرئيس هواري بومدين إلى التعليم التحضيري مما يدل على وعي بضرورة الاهتمام بالأجيال منذ نعومة أظافرهم، لأجل تكوينهم واعدادهم لتسيير دواليب الدولة وكذا لمختلف مهمات الحياة، المهارات الحياتية. ولكن نظرا لشح الموارد غداة الاستقلال، وغلبة الكم على الكيف، في ظل نقص الهياكل والمؤطرين، بقي التعليم ما قبل المدرسي غير اجباري.

1-1- مكانة التربية والتعليم التحضيري في أمرية 16 أبريل 1976

تشمل التربية التحضيرية فترة ما قبل التمدرس الإجباري، وتعتمد على إيقاظ مدارك الطفل، وتعويده على السلوك القويم، وتعريفه على محيطه الاجتماعي؛ فهي أشمل. والمقصود بالتعليم التحضيري الفترة التي يتم فيها تنشيط وتنمية وتوجيه القدرات المختلفة للأطفال ذوي سن الرابعة والخامسة من العمر، وتحضيرهم لمرحلة التعليم الابتدائي. وتقوم على مواصلة تحضيرهم وتهيئتهم بجدية أكثر وبانتظام، دون التغاضي عن دور وأهمية ووظيفة اللعب، للتمكن وبكل سهولة ويسر من اقتحام عالم التعليم والتعلم النظامي في المدرسة، أي للنجاح في الدخول للسنة الأولى ابتدائي، ومن ثم الانطلاق بفعالية في عملية التعلم، وتحقيق النتائج المرجوة، وتحقيق الذات (شارف محمد، 2003، ص: 9، بتصرف) إذ دلت التجارب على نجاح شريحة الأطفال الذين استفادوا من التعليم التحضيري، أكثر من أولئك الذين لم يستفيدوا منه، على مستوى الطور الابتدائي.

ولقد نصت أمرية هواري بومدين التي جاءت بالإصلاح والمدرسة الأساسية، وخلصت النظام التربوي الجزائري من الإرث الاستعماري، بتاريخ 16 أبريل 1976، على أهمية مرحلة التعليم التحضيري، وأدرجته ضمن سلم التعليم باعتباره يشكل المنطلق والأساس الذي تنبني عليه كل أطوار التربية والتعليم الأخرى، وبذلك شكل التعليم ما قبل المدرسي مرحلة أساسية ومحطة استراتيجية في تنمية قدرات الأطفال وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية الملائمة والناجحة.

ولقد تبع هذه الأمرية جملة مراسيم سطرت فيها السلطات آنذاك مبادئ السياسة التربوية الوطنية المتمثلة في: تعميم التعليم وتعريب التعليم وديمقراطيته ومجانيته والزاميته. ونظرا لهذا التوجه الطموح والعبء الكبير الذي تحملته الدولة لأجل نشر الثقافة والعلم بين الأجيال والقضاء على الأمية التي كانت قد عمت العقول،

وتراكم بذلك الجهل والتخلف تحت ضغط الاستعمار، ونظرا للطلب الكبير على التربية الذي عرفه المجتمع الجزائري ومازال يعرفه، تغلب الكم على الكيف، وبقي التعليم التحضيري مرحلة غير إجبارية.

ولكن توصلت جهود الدولة منذ سنة 1981 إلى إنشاء أقسام خاصة بالتعليم التحضيري لأبناء عمال قطاع التربية الوطنية، وذلك في الفضاءات التي توفرت على الشروط اللازمة والهياكل والتجهيزات الملائمة والتأطير المناسب، فخصصت بذلك حجرات مجهزة على مستوى الابتدائيات، وأنشأت مناصب مالية ليتسنى التسيير الحسن والانطلاق الجدي في هذا الطور من التعليم، وذلك بعد مراعاة تسجيل كل التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس العادي باعتبارهم أصحاب أولوية.

تناولت الأمرية السالفة الذكر أساسيات تنظيم التعليم التحضيري، وحددت الغرض منه والمعنيين به وكيفية تنظيمه في جملة من المواد (وامتد ذلك من المادة 19 إلى المادة 23) وبذلك وضع المشرع الجزائري الإطار القانوني، ودعم التعليم الأساسي ذي التسع سنوات والبعد الوطني والتكنولوجي آنذاك لأجل النهوض بالوطن والمواطن. وتمثلت الضوابط والمعايير القانونية فيما يلي: (أمرية 1976)

– المادة 19: التعليم التحضيري تعليم متخصص للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي في المدرسة، وهو تعليم الغاية منه إدراك جوانب النقص في التربية العائلية، وتهيئة الأطفال للدخول إلى المدرسة الأساسية وذلك:

– بتعويدهم العادات العملية الحسنة.

– ومساعدتهم على نموهم الجسماني.

– وتربيتهم على حب الوطن والإخلاص له.

– وتربيتهم على حب العمل، وتعويدهم على العمل الجماعي.

– وتوفير وسائل التربية الفنية الملائمة.

– وتمكينهم من تعلم بعض مبادئ القراءة والكتابة والحساب.

– المادة 20: يلقن التعليم التحضيري في رياض الأطفال ومدارس الحضانة وأقسام الأولاد.

– المادة 21: يجوز للإدارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية وتعاونيات الثورة الزراعية ولجان التسيير والتعاضديات ومنظمات الجماهير، ما عدا الأشخاص والجمعيات أو الشركات الخاصة، أن تفتح مؤسسات للتعليم بعد الحصول على رخصة من الوزير المكلف بالتربية.

– المادة 22: لغة التعليم التحضيري هي اللغة العربية فقط.

– المادة 23: يتولى الوزير المكلف بالتربية الإشراف التربوي على مؤسسات التعليم التحضيري، ويحدد شروط قبول التلاميذ والمواقيت ويضع البرامج والتوجيهات التربوية، ويشرف على تكوين المربين المخصصين لهذا التعليم، ويقترح القانون الأساسي الخاص بهم.

وحددت التشريعات والتنظيم جملة الضوابط ومقتضيات التسيير، ومنها نص المنشور رقم: 1006/ و، ت/ م، د/ الصادر بتاريخ: 1996/09/26 والمتعلق بالمساهمة المالية في أقسام التعليم التحضيري بالنسبة إلى أبناء قطاع التربية الوطنية وغيرهم، أي بالنسبة إلى أبناء غير العاملين في قطاع التربية الوطنية، وكذا حدد مجالات صرف المساهمة المالية، والوثائق الخاصة بالتسيير المالي، وضوابط التسيير الإداري كمحتوى ملفات الأطفال الخاصة، وسجل القيد الذي يحوي قائمة المسجلين سنويا.

1-2- وظيفة المربية

كما تطرقت كذلك التنظيمات والنصوص إلى الشروط الواجب توفرها في المربيات، كون المرحلة حساسة وتستدعي سيكولوجية خاصة. ومن هذه الشروط: (شارف محمد، 2003، 9-11، بتصرف)

– أن تكون المربية ذات سلوك مهني حسن، في المؤسسة وأن تتوفر فيها الجدية في العمل.

– ضرورة إلمام المربية في مرحلة التعليم التحضيري بعلم النفس التربوي ومبادئه وخصائص نمو الطفل وسيكولوجية الطفولة.

– وأن تكون قادرة على التصرف اللبق والعطاء وتقديم الأنشطة التعليمية والتربوية المختلفة بدون تعقيدات.

– وأن تكون محبة لعملها وتتميز بالقيم الإنسانية.

– وأن تكون المربية ميالة للذوق الفني بمختلف ميادينه.

ولقد أدرجنا الإحالة على بعض النصوص التنظيمية في آخر النص يمكن الاطلاع عليها في ثبت المصادر والمراجع، وهي متعلقة بفضاءات التربية التحضيرية أو التعليم ما قبل المدرسي... le préscolaire ولقد حددت الأدبيات التربوية والنفسية الأدوار والمفاهيم الرئيسية لمعلمة الأقسام التحضيرية في جملة من النقاط والخصائص وهي: (الناشق هدى محمود، 1989، وارد في شارف محمد، 2003، 19-22، بتصرف)

– دور المعلمة كممثلة لقيم المجتمع

– دور المعلمة باعتبارها مساعدة على عملية النمو

– دور المعلمة باعتبارها منشطة ومديرة وموجهة لعمليات التعلم والتعليم

– المعلمة مكلفة بتدعيم العلاقات الإنسانية ونسج العلاقات الوظيفية مع المتعاملين والجماعة التربوية.

– المعلمة لها دور مهم في تنمية ثقافتها وتكوين ذاتها مهنيا للتمكن من الفعالية والنجاح مع شريحة الأطفال المؤتمنة على تربيتهم ورعايتهم وتعليمهم.

وأخيرا يتضح أن أكبر اصلاح للنظام التربوي الجزائري نضج أكثر سنة 1976 وجاء مؤطرا بأمرية هواري بومدين التي أبرزت البعد الوطني ومكنت من التخلص من النظام التعليمي الموروث، كما تم صياغة مبادئ سياسة التربية الوطنية، وإبراز مكانة التعليم ما قبل المدرسي، الذي يتكفل بإعداد التلاميذ للمرحلة الابتدائية من سلم التعليم، بتوظيف اللعب، وايقاظ أذهانهم، وغرس حب النظام في نفوسهم، وتلقينهم أساسيات التعامل والأخلاق والأناشيد الوطنية، ومن ثم العمل على تربيتهم تربية منتمية لا هامشية. وهكذا استفاد كل شرائح أبناء المواطنين من التعليم، وان غلب الكم على الكيف، وانطلقت حركة التعليم والتثقيف ومحو الأمية على صعيد آخر استجابة لمطالب الشعب الجزائري المتعلقة بالحق في التربية والتعليم.

الباب الأول: الإصلاحات التربوية

محاضرة: 2

الإصلاح التربوي لسنة 2003/2000

اصلاح الإطار القانوني وإعادة هيكلة المنظومة التربوية

قد تكون الإصلاحات سطحية فهي عبارة عن تغيير وتجديد، أما إذا نفذت إلى العمق فتمس الأطر القانونية وإعادة الهيكلة، وقد تنفذ إلى غاية إعادة بلورة عديد العناصر والمكونات المتعلقة بالهوية الوطنية. ولقد تطرقت إصلاحات 2000 التي انطلقت سنة 2003 تحت سلطة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى مستوى الأطر القانونية، وإعادة الهيكلة. وبذلك تم إعادة صياغة مبادئ سياسة التربية الوطنية، وإدخال الجديد من متطلبات العصر، لمواكبة المطالب والمستجدات على مستوى الداخل، كما على مستوى الخارج، أي الاستجابة للمطالب الداخلية، وتعزيز الهوية، والاستفادة من الخبرة الأجنبية، بدعم الأداتية الحضارية، والتفتح بذلك على العصر، لتخريج أجيال كفؤة تعيش عصرها، وتساهم بفعالية في التراث العالمي الإنساني، وتدعم العلوم والمعارف والتكنولوجيا. نعرض في هذه المحاضرة الإصلاح الكبير الذي تطرقت فيه السلطات إلى مراجعة وتطوير الإطار القانوني وإعادة الهيكلة.

1- ملف الإصلاح التربوي 2003/2000

1-1- إعادة هيكلة المنظومة التربوية وأهمية التعليم القاعدي والتحضيري

بعد اتخاذ قرار إصلاح التعليم من طرف السلطات، وبعد تشكيل لجنة الإصلاح، واستدعاء حوالي 150 خبيرا بمرسوم رئاسي، شهر مايو من سنة 2000، وبعد تقديم ملف الإصلاح إلى رئاسة الجمهورية، تكفلت وزارة التربية الوطنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في: 30 أبريل سنة 2002 والمتعلقة بإعادة هيكلة النظام التربوي الجزائري، وتمثلت تلك الخطوات والإجراءات فيما يلي:

- السعي نحو التعميم التدريجي للتربية التحضيرية واتخاذ إجراءات تحديد استراتيجية لذلك، جراء التخلي عن المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات المستوردة، وتعويضها بتبني هيكلة جديدة، بحيث أصبح السلم التعليمي يعتمد على تبني سنة تحضيرية سوف تعمم على جميع المدارس لاستقبال التلاميذ ذوي سن الخامسة من العمر.

– اقتصرت سنوات التعليم الابتدائي على خمس سنوات.

– اقتصار مرحلة التعليم المتوسط في طور متكون من أربع سنوات.

– تبني إجراء تنظيم امتحان القبول في مرحلة التعليم المتوسط.

– تبني إجراء تنظيم امتحان القبول في التعليم الثانوي، يعتمد على جهد التلميذ في القسم ونتائج امتحان شهادة التعليم المتوسط.

– تبني إجراء إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

– اتخاذ إجراء ترسيم مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، بحيث شرع رئيس الجمهورية للمدرسة الخاصة سنة 2005 وذلك بنصين:

بالأمر رقم: 05–07 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 هجرية، الموافق 23 غشت سنة 2005، يحدد القواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، صادر في الجريدة الرسمية عدد: 59 بتاريخ: 28 غشت سنة 2005.

وكذا بالمرسوم التنفيذي رقم: 05–432 مؤرخ في: 06 شوال عام 1426 هجرية، الموافق 8 نوفمبر 2005. يحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها، والصادر في الجريدة الرسمية عدد: 74، بتاريخ 13 نوفمبر سنة 2005.

وهكذا أصبح النظام مهتما أكثر بالتعليم التحضيري وإعطاء فعالية أكثر للتعليم القاعدي والإلزامي، باعتباره هو الأساس الذي تتبني عليه أطوار السلم التعليمي الأخرى. وأزمع أصحاب القرار من ثم على تحسين نوعية التعليم في الطورين الإلزامي وما بعد الإلزامي لتمكين أبناء المواطنين من معارف ومهارات وتقنيات العصر في مواجهة المستجدات والتحديات للنهوض بالتنمية والالتحاق بالركب، ذلك استجابة لمطامح المجتمع في التغيير والتقدم والرقي. (بن بوزيد بوبكر، 2009، 207).

1–1–2– التعميم التدريجي للتربية التحضيرية

تفطنت السلطات إلى ضرورة رعاية التعليم التحضيري وإعطاء الأولوية والعناية اللازمة لتعميمه ولرفع المستوى عند الأجيال المتخرجة؛ فاتخذت الوزارة الوصية استراتيجية مبنية على ثلاثة أجهزة لتحقيق هذا المبتغى، وتمثلت في تفعيل الجهاز القانوني، والمستوى البيداغوجي، والمستوى الإجرائي، ذلك باعتبار التربية التحضيرية نظاما فرعيا للتربية المبكرة، يشكل منطلق وأساس سلم التعليم الجديد للتمكن من النوعية التربوية المنشودة.

1-2- الجهاز القانوني

وتمثل في وضع الأطر القانونية الجديدة للإصلاح، وانطلق ذلك بناء على قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 30 أبريل 2002، فجاء في هذا السياق إصدار الأمرية رقم: 03-09 بتاريخ 13 أوت 2003، المعدلة طبعا لأمرية هواري بومدين الصادرة بتاريخ 16 أبريل 1976 وأعطى ذلك تكييفا جديدا للتحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري، ويستوجب التكفل بها على مستوى السياسة التربوية الوطنية.

بحيث تم تعديل المادتين 10 و21 من أمرية 1976 ليتم تبني التعليم الخاص إلى جنب التعليم العمومي، ففي التعدد إثراء، وبذلك تم فتح المجال للاستثمار الحر في المدرسة الخاصة. وكذا أصدر رئيس الحكومة المرسوم التنفيذي رقم: 10-78 مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1431 هجرية الموافق 24 فبراير سنة 2010، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، صادر في الجريدة الرسمية عدد: 14 بتاريخ 25 فبراير سنة 2010.

كما تم إصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 الصادر بتاريخ: 23 جانفي 2008 والذي أعطى للتربية التحضيرية المكانة التي تستحقها في قلب هذه المستجدات ومطامح التغيير والتطور، بحيث تم تضمين ذلك في المواد التالية (27؛ 38-43) وجاء فيها:

- المادة 27: تتكون منظومة التربية الوطنية من المستويات التعليمية الآتية:

- التربية التحضيرية،

- التعليم الأساسي، الذي يشمل التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط،

- التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

- المادة 38: تشتمل التربية ما قبل المدرسية التي تسبق التمدرس الإلزامي، على مختلف مستويات التكفل الاجتماعي والتربوي للأطفال الذين يتراوح سنهم بين ثلاث (3) وست (6) سنوات.

التربية التحضيرية بمفهوم هذا القانون، هي المرحلة الأخيرة للتربية ما قبل المدرسية، وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس (5) وست (6) سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

- المادة 39: تهدف التربية التحضيرية بالخصوص إلى:

- العمل على تفتح شخصية الأطفال بفضل أنشطة اللعب التربوي،

- توعيتهم بكيانهم الجسمي، لاسيما بإكسابهم، عن طريق اللعب، مهارات حسية وحركية،

– غرس العادات الحسنة لديهم بتدريبهم على الحياة الاجتماعية،

– تطوير ممارستهم اللغوية من خلال وضعيات التواصل المنبثقة عن النشاطات المقترحة ومن اللعب،

– إكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب من خلال نشاطات مشوقة وألعاب مناسبة،

يتعين على مسؤولي المدارس التحضيرية، بالتنسيق مع الهياكل الصحية، الكشف عن كل أشكال الإعاقة الحسية أو الحركية أو العقلية للأطفال والعمل على معالجتها قصد التكفل بها بصفة مبكرة.

– المادة 40: تمنح التربية التحضيرية في المدارس التحضيرية وفي رياض الأطفال وفي أقسام الطفولة المفتوحة بالمدارس الابتدائية.

– المادة 41: بغض النظر عن الطابع غير الإلزامي للتربية ما قبل المدرسية، تسهر الدولة على تطوير التربية التحضيرية وتواصل تعميمها بمساعدة الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية والجمعيات وكذا القطاع الخاص.

– المادة 42: يمكن للهيئات والإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والتعاضديات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والمنظمات الاجتماعية المهنية أن تفتح هياكل للتربية التحضيرية، بترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

كما يمكن الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاضعة للقانون الخاص فتح هياكل للتربية التحضيرية بناء على ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

– المادة 43: الوزير المكلف بالتربية الوطنية مسؤول، في مجال التربية التحضيرية، خصوصا على ما يأتي:

– إعداد البرامج التربوية،

– تحديد المقاييس المتعلقة بالهياكل والأثاث المدرسي والتجهيزات والوسائل التعليمية،

– تحديد شروط قبول التلاميذ،

– إعداد برامج تكوين المربين،

– تنظيم التفتيش والمراقبة التربوية،

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

وأخيرا يتضح بأن التقييم يتم دوريا لأجل الإصلاح ومواكبة التطورات والمستجدات، فكلما تخرجت دفعة بالمؤهلات أي بشهادة البكالوريا، أي بعد تتبعها من التحضيري والسنة الأولى إلى غاية التخرج نحو الجامعة، أو عالم التكوين المهني أو التمهين، وجب اذاك مراجعة مكونات المنظومة، أي تقييم مدى نجاح نظمها الفرعية، وجس النبض، وتحسس مدى فعاليتها؛ ومن ثم اتخاذ القرارات اللازمة وإصلاح ما وجب إصلاحه. ويتضح بروز وعي من خلال هذه الإصلاحات الأخيرة، إذ مست عمق الأطر القانونية، وإعادة الهيكلة، وبرزت في المشروع السياسي التربوي ضرورة الاعتناء بالأجيال الصاعدة وحقها في التمدرس وما قبل التمدرس، باعتبار الاستثمار في العقل لا يضاهيه في الأهمية والأولوية أي شكل آخر من أنواع الاستثمارات.

الباب الأول: الإصلاحات التربوية،

محاضرة: 3

الإصلاح التربوي 2003/2000

اصلاح البعد البيداغوجي

بالإضافة لإصلاح البعد القانوني وإعادة الهيكلة، اهتمت هذه الجهود كذلك بإصلاح البعد البيداغوجي، الذي لا بد وأن ينطلق من الخلفية السياسية القانونية المحددة مسبقا. ذلك لإرساء قواعد النوعية التربوية المنشودة، وتخريج أجيال كفؤة، تتحمل أعباء البناء والتشييد مستقبلا، وتعيش عصرها، وتشارك بفعالية وتساهم كغيرها في جهود التعاون والعيش معا. واهتمت السلطات على هذا الأساس بتبني وثائق وجملة إجراءات لدعم جهود المدرسين والمربين والمربيات في الميدان، والعمل على الرفع من مستوى الخدمات، وبرمجة هذه العمليات بطريقة منهجية لتكون ناجحة، استجابة للمطالب والمستجدات ونتائج الأبحاث والخبرات العالمية.

1- الجهاز البيداغوجي

تم تفعيل المستوى البيداغوجي بإصدار واعتماد جملة من المستندات والوثائق المرجعية تمثلت في: (بن بوزيد، 2009، 209-211)

- وثيقة البرنامج البيداغوجي الخاص بالتربية ما قبل المدرسية،
- دليل المربية،
- مدونة التجهيزات والوسائل التربوية،
- وثيقة التوجيه الخاصة بتكوين المربيات

1-1. البرنامج البيداغوجي الخاص بالتربية ما قبل المدرسية

وهي وثيقة تكفلت بوضعها لجنة متخصصة في المادة، وتم بعد ذلك إخضاعها لمصادقة اللجنة الوطنية للمناهج، وضمنها الخبراء:

- تحديد مهمة التربية التحضيرية،
- تحديد ملمح التخرج أي الملمح النظري للمتعلم عند نهاية مرحلة هذا التعليم التحضيري،

– التخطيط لمختلف النشاطات السنوية لهذه الشريحة والمزمع انجازها،

– التخطيط لتوزيع نوعي لهذه الأنشطة المقررة مع تحديد الحجم الساعي الأسبوعي المعتمد وهو يشمل في النموذج الجزائري 25 ساعة و30 دقيقة موزعة على نشاطات التعلم ومقدارها 19 ساعة و45 دقيقة بالإضافة إلى زمن مخصص لنشاطات الألعاب والاستراحة بمقدار 5 ساعات و45 دقيقة، أي أن هذه الأخيرة تمثل الخمس وزيادة من الزمن الإجمالي المستهلك في المؤسسة.

1-2. دليل المربية

ولقد عكف من ناحية أخرى خبراء البرامج والمناهج على إعداد هذه الوثيقة، فضمنوها الشروحات والتوجيهات الإعلامية اللازمة، باعتبارها دليلا يعود لسنة 2004 ودعامة مرافقة لعمليات تكوين المربيات وسندا بيداغوجيا مساعدا على تحقيق الأهداف المنشودة في إطار تعميم وإنجاح التعليم التحضيري.

1-3. مدونة التجهيزات البيداغوجية والوسائل التربوية

كما عكف الخبراء من ناحية أخرى على جرد التجهيزات البيداغوجية والوسائل التربوية المتعلقة بمرحلة التعليم التحضيري، وعرضها في مدونة، تراعي خصائص الطفولة ومرحلة النمو، ومحتوى البرامج المقررة، ومراعاة ما يوظف في داخل الفصل وفي خارجه، وما يحتاج إليه كل تلميذ من أدوات فردية، وما يجب توفيره من طرف المؤسسة أي أقسام التربية التحضيرية.

1-4. وثيقة التوجيه الخاصة بتكوين المربيات

وهي وثيقة تستفيد منها شريحة المربيات والمهتمين بسيكولوجية الطفولة المبكرة للتمكن من التكوين السليم ومعاملة الأطفال معاملة نوعية بعيدا عن الارتجالية والمحاولة والخطأ؛ وبذلك تم وضع مخطط طويل المدى للتكوين النوعي للمربيات مرفقا بعمليات إجرائية ميدانية هادفة تصبو إلى إيجاد جودة وتفعيل تعلمات وتطوير شريحة الأطفال عن طريق دعم معارف وخبرات ومهارات المتخصصين في الميدان.

2- برمجة عمليات تنفيذ الإصلاح التربوي 2003/2000

إن الإصلاح التربوي مشروع وطني، يستدعي تدخل كل الأطراف والمتعاملين والجماعات التربوية وتجنيد كل الطاقات والموارد لأجل إنجاح التمدرس والأخذ بيد الأجيال الصاعدة نحو الرقي والازدهار والتقدم في عالم الخبرة والمهن، ومن ثم التمكن من المشاركة الفعالة وتطوير المجتمع.

ولقد عرفت عملية تمدرس هذه الشريحة أي أطفال ما قبل المدرسة تطورا ملحوظا بين سنتي 2000 و2008 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول تطور نسب أطفال فئة 5 سنوات المقيدين في الأقسام التحضيرية بين 2000/ 2008

السنوات	2000	2004	2007	2008
النسب المئوية للمقيدين	٪ 6	٪12	٪23	٪60

فيتضح بأن النسبة تضاعفت مرتين خلال الأربع سنوات الأولى (2000–2004)، وبعد تكثيف الجهود الإصلاحية ارتفعت نسبة المقيدين في طور التعليم ما قبل المدرسي، وتضاعفت خمس مرات ما بين سنتي (2004–2008). وهكذا وصل تعداد الأطفال المقيدين في الأقسام التحضيرية 433110 طفلا خلال السنة الدراسية 2009/2008 لترتفع النسبة الوطنية للمسجلين 73 ٪ وبإمكان المؤسسات والقطاعات الأخرى كقطاع الشؤون الدينية والأوقاف أن يمتص النسب الأخرى في إطار سياسة تعميم التعليم التحضيري. (المصدر: بن بوزيد، 2009، 210–211).

وبناء على ذلك عرفت سياسة الإصلاح التربوي في بلادنا تطورا ملحوظا بخصوص التربية والتعليم التحضيري، مما يصب في ايجابيات الاستراتيجية المنتهجة لتحديث المدرسة وخدمة النوعية التربوية أو الجودة في التعليم، باعتبار النوعية في أسفل سلم التعليم تنعكس بالإيجاب على كل المراحل أو الأطوار اللاحقة، وتلك صورة من صور الاستثمار في العقل البشري، والتوجه الايجابي. بالإضافة إلى الوثائق والمعينات التي تساعد على ضبط العمل التربوي وخدمة النوعية وتسهيل مهمات المربين والمربيات.

الباب الرابع: تحليل (نقد وتقييم)

محاضرة: 11

تقييم الإصلاح التربوي

"لأجل مدرسة النوعية"

تخضع كل مدخلات العملية التعليمية التعلمية إلى التقييم –كما هو معلوم–وحتى الجهود والخطط الإصلاحية تخضع بدورها إلى التقييم، لأجل اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاستراتيجيات مستقبلا، ومن ثم العمل على إنجاح المشاريع التربوية، وإرساء قواعد الجودة المنشودة من طرف المجتمع. وتخضع الجهود –بطبيعة الحال–إلى المتابعة والنقد والتحليل من طرف المجتمع المدني، الأولياء وجمعياتهم، الجماعة التربوية، ويشكل ذلك مظهرا من مظاهر الصحوة. نعرض في هذه المحاضرة إلى الاجتهاد في تحديد مكامن الخلل، وإلقاء نظرة عن كل من مسألة التربية التحضيرية، وتطور نسبة الالتحاق بالتعليم التحضيري، ومسألة التعميم والتنسيق بين القطاعات.

1– تحديد مكامن الخلل والنقائص

لم يغفل أصحاب القرار والباحثون الاعتراف بشكل من أشكال الضعف ونقص في الأداء لدى المدرسين الجدد خصوصا، المردود البيداغوجي غير كاف، ووتيرة مدرسية غير مستقرة، مما حدى بهم إلى التنبيه لضرورة استرجاع واعتماد المعاهد التكنولوجية للتربية لتصحيح مسار التكوين والرفع من مستوى التكوين المتخصص: التربوي والبيداغوجي والنفسي والديداكتيكي... ولقد صرحت بذلك المسؤولة الأولى عن القطاع، أي وزيرة التربية الوطنية في مواطن ومناسبات عدة، وتمثل تلك الصراحة والموضوعية والخطط المحكمة استراتيجية واضحة المعالم لمعالجة النوعية ولرفع المستوى للتمكن من تخريج أجيال فعالة منتمية وقادرة على العطاء والمشاركة. (وزارة التربية الوطنية، 2017، 59–61).

فإذا كان المبتغى هو انجاز قفزة نوعية يريدها المجتمع، تنطلق من الفضاءات التربوية لتنعكس على تطور المجتمع برمته ورقيه، فذلك ألزم السلطات التدقيق في المعاينة الموضوعية والصريحة بخصوص النقائص التي لا تزال موجودة في النظام المدرسي وكذا حالة المردود البيداغوجي للمدرسة الجزائرية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي: (وزارة التربية الوطنية، 2017، 61–62)

- فقر في التنظير وتغذية رجعية غير كافية،

- مقاربة ذات نزعة تقنية للإصلاح: غياب المرجعية العامة والخاصة للبرامج منذ البداية،
- نقائص ملحوظة في ملامح التخرج،
- تخلخل مصفوفات المواد،
- عدم تحديد الكفاءات المستعرضة،
- تخصيص وقت قليل للهيكلة المعرفية،
- استغلال غير كاف للمكتسبات القبلية الأسرية والبيئية عند التلاميذ،
- انعدام مقروئية البرامج،
- غياب التكوين في مجال البرامج الجديدة وغياب "ميكانزمات" تقييم البرامج،
- نقائص في الكتب المدرسية، ودفتر الشروط ما يزال غير دقيق.
- عرف تطبيق البرامج في الميدان نقائص متعلقة بالخلط التصوري بين البرامج والكتب المدرسية.
- أدت عمليات تخفيف البرامج إلى خلخلة مستها وأثرت بذلك على تناسقها الداخلي والخارجي.

2- التربية التحضيرية مستلزمات قبلية لأجل النوعية المنشودة

"تدوم التربية التحضيرية عموما ثلاث سنوات، حيث تخصص السنة الثالثة للتعليم التحضيري بالمدارس الجزائرية، والتي تسعى السلطات لتعميمها على كل الأطفال ذوي خمس سنوات. ان التعليم التحضيري في الجزائر غير إجباري بموجب القانون التوجيهي للتربية الوطنية (08-04) غير أن الدولة تبذل جهودا، وتلتزم بالسهر على تطوير التربية التحضيرية، وتجتهد في مواصلة تعميمها بمساعدة مختلف الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية والجمعيات وكذا القطاع الخاص، أي الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك الجماعة التربية. إن منافع التربية التحضيرية بينة، إذ تساهم في تنمية تكيف الطفل فيما بعد مع متطلبات المدرسة الأساسية أو التعليم الابتدائي، إذ بينت الأبحاث وبرامج التقييم ذلك، كما هو الحال مع البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات الطلبة في العلوم واللغات والرياضيات PISA : Program International for Students assessment, الذي ترعاه منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي الأوروبية OCDE: Organisation de coopération et de Développement Economique وكذا البرنامج الدولي للدراسات وللتقييم في الرياضيات والعلوم الذي يرعاه المركز الوطني للإحصائيات التربوية المتخصص في رصد ودراسة ومقارنة انجازات الطلبة في الرياضات والعلوم على المستوى الدولي:

National Center for Education Statistics: (TIMSS: Trends in International Mathematics and Science Study)"

" فلقد بينت الدراسات أن التلاميذ في البلدان التابعة للمنظمة المشتركة للتطوير الاقتصادي، الذين استفادوا من التمدرس في التعليم التحضيري لأكثر من سنة، تحصلوا في الرياضيات على 53 نقطة أكثر من غيرهم،

أي ما يعادل أكثر من سنة دراسية؛ وذلك يبين الأهمية الاستراتيجية لتعميم التربية التحضيرية " (وزارة التربية الوطنية، 2017، 63، بتصرف)

3- تطور نسبة الالتحاق بالتعليم التحضيري

تعرف نسبة الالتحاق بالتعليم التحضيري في الجزائر تطورا ملحوظا، والجدول التالي يعكس ذلك.

- **جدول تطور نسبة الالتحاق بالتعليم التحضيري لدى شريحة 5 سنوات ضمن الملتحقين بالتعليم الابتدائي بين سنتي2013/2006**

(المصدر : اليونسكو، وارد في: و، ت، و، 2017، 64)

السنة	2006	2013
الجزائر	٪ 15.7	٪ 50.2
ذكور	٪ 15.7	٪ 49.7
إناث	٪ 15.8	٪ 50.8
الريف	٪ 9.9	٪ 46.5
المدن	٪ 20.7	٪ 52.5
الجنوب	٪ 22.9	٪ 53.5
الهضاب العليا الغربية	٪ 7.6	٪ 46.2
الهضاب العليا الشرقية	٪ 10.7	٪ 51.4
الهضاب العليا الوسطى	٪ 8.9	٪ 27.5
الشمال الغربي	٪ 11	٪ 41.1
الشمال الشرقي	٪ 19.6	٪ 50.4
شمال الوسط	٪ 19.8	٪ 59.3

يتضح بأن نسبة الالتحاق بالتعليم التحضيري تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة المشار إليها أعلاه في الجزائر، أي لتنتقل من 15.7 بالمائة إلى 50.2 بالمائة سنة 2013. ولا يوجد فرق تقريبا بين التحاق الذكور والإناث في خلال هذه الفترة 2013/2006، إذ الفارق بينهما هو في حدود 1.1 بالمائة فقط سنة 2013. ورغم الفارق الكبير الذي عرفه الالتحاق في المدن لتوفر الوسائل سنة 2006، إذ كانت النسبة 20.7 بالمائة، وبلغت النسبة 52.5 بالمائة سنة 2013، إلا أن الجهود في الريف خطت خطواتها هي الأخرى لتصل النسبة 46.5 بالمائة، لتجعل نسب الالتحاق تصبو إلى الوصول للمستوى الذي وصلته النسبة في المدينة وهي 52.5 بالمائة (2013). وتعرف منطقة الجنوب تقدما بهذا الشأن (53.5 بالمائة) مقارنة

بنسبة الالتحاق بالجزائر في هذه الفترة طبعا (50.5 بالمائة)، وبقيت نسبة الالتحاق فيها أعلى من النسبة في الجزائر بين (2006–2013). بينما بقيت منطقة الهضاب العليا الوسطى متخلفة نسبها مقارنة بنسب منطقتي الهضاب العليا الأخرى. والهضاب العليا الشرقية في المقدمة من حيث التحاق الأطفال فيها (51.4 بالمائة). كما أن منطقة الشمال الوسطى (59.3 بالمائة) هي التي عرفت تطورا ملحوظا في النسب مقارنة بنسب فضاءات الشمال الشرقية والغربية؛ ذلك يدل على توفر الوسائل وتحرك الجهود أكثر في العاصمة وما جاورها من فضاءات وسطى. ولعل الاشتغال أكثر على مستوى سياسات التوازن الجهوي تعمل على تقريب الفوارق.

4– تعميم التربية التحضيرية والتنسيق بين القطاعات

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تشرف هي الأخرى على الكثير من أفواج تلاميذ التربية التحضيرية في المساجد، ولقد تفطنت السلطات التربوية في عهدة الوزيرة السالفة الذكر إلى ضرورة توحيد الجهود وصياغة مشروع موحد يحمل نفس الأهداف لصالح تنمية قدرات الشريحة المعنية. ومن ثم إقامة قاعدة مشتركة للعمل وتوحيد المنهجية والطرائق بتوحيد عملية تكوين المربين والمربيات الذين يسهرون على رعاية أطفال التربية ما قبل المدرسية، وتوجيه الجهود والتنسيق، نحو رفع مردود مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والابتدائي على السواء.

فالجزائر ملتزمة بتطوير نظام التعليم بتبنيها وبتعميمها لسنة تربية تحضيرية وفقا لما نادت وتنادي به منظمة اليونسكو، وبناء على المستجدات الدولية وما هو مسطر في السياسة التربوية الوطنية. وطبقا لإسقاطات مسؤولي القطاع سوف يتم التعميم الكلي للتعليم التحضيري في أفق 2018 وبذلك تكون الجزائر قد راعت بيان أنشون بكوريا حول التربية في أفق 2030 والذي جاء فيه ما يلي: **" نشجع كذلك إقامة سنة لمرحلة ما قبل الابتدائي على الأقل، تكون ذات جودة، مجانية، وإلزامية، ونوصي بأن يستفيد الأطفال من خدمات التطوير، والتربية وحماية الطفولة الصغرى، وعلاوة على ذلك، نتعهد بتوفير الإمكانات الوجيهة للتربية والتكوين للعديد من الأطفال والمراهقين غير المتمدرسين ويحتاجون إلى عمل فوري، مستهدف ومتابع، حتى يذهب الجميع إلى المدرسة ويتعلمون "** (نحو تربية جامعة ومنصفة ذات جودة، وتعلم مدى الحياة للجميع، وارد في: و، ت، و، 2017، 65).

ومن ناحية أخرى وبناء على مبادئ السياسة التربوية الوطنية التي وضع أسسها الرئيس هواري بومدين (رحمه الله) بموجب أمرية 16 أبريل 1976 وجدد صياغتها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية (08–04) **" فان التكفل بالتربية التحضيرية وتعميمها التدريجي، بالأخص لفائدة كافة الأطفال ومن بينهم الأكثر حرمانا، كونه عاملا جوهريا في دمقرطة التربية، la démocratisation**

de l'enseignement اعتبر مسعى يندرج ضمن منطق الجودة والإنصاف للنظام التربوي الجزائري ".
(و، ت، و، 2017، 65)

وهكذا تتضح منهجية وكيفية اجراء الإصلاح عن طريق التقييم الدوري وتنظيم الجلسات المتخصصة، أو عن طريق تنصيب لجان الإصلاح، كما يتضح مستوى الوعي التربوي لدى السلطات والمشرع الجزائري، من خلال تتبع مراحل التطور ومواصلة تعميم الالتحاق بالتحضيري، وتوفير الكثير من المستلزمات والدعائم، والتنسيق بين القطاعات، والاهتمام برعاية البرامج والمناهج، وتنصيب اللجان والهيئات المختصة بالمتابعة ومراقبة وتحيين المستندات والكتب، ودعم اللغات والهوية، إذ أصبح التعليم التحضيري يشكل أساسا من أسس التغيير تستفيد منه الأجيال منذ نعومة أظافرها، ليستقيم أمر تمدرسهم في المراحل المختلفة، وينجح مشروع المدرسة... لأجل مدرسة النوعية.